

Distr.: General
19 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويشمل التقرير التطورات الرئيسية المتعلقة بالعراق ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ تقريره الأخير الصادر في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/2017/592) والإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثلي الخاص إلى مجلس الأمن في ١٧ تموز/يوليه.

ثانيا - موجز لأبرز التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - الحالة السياسية

٢ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أجري استفتاء على الاستقلال أعلن عنه من طرف واحد في إقليم كردستان العراق وفي بعض المناطق المتنازع عليها مع الحكومة الاتحادية العراقية والواقعة خارج الإقليم، ومنها محافظة كركوك. وطرح الاستفتاء السؤال التالي: "هل توافق على استقلال إقليم كردستان ومناطق كردستان (المناطق المتنازع عليها) الواقعة خارج إدارة الإقليم، وإقامة دولة مستقلة؟" وعشية الاستفتاء، أيدت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في إقليم كردستان التصويت "بنعم"، باستثناء حركة التغيير (غوران)، التي دعت مناصريها إلى اختيار مواقفهم الخاصة.

٣ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود برزاني، بياناً أكد فيه أن التصويت لا يعني فرض "الأمر الواقع" أو ترسيم الحدود، بل يراد به توفير ولاية للتفاوض مع بغداد وتمكين شعب إقليم كردستان العراق من التعبير عن موقفه بشأن مسألة الاستقلال. وشدد برزاني على أن حكومته مستعدة للدخول فوراً في مفاوضات بشأن الاستقلال مع بغداد، ودعا رئيس الوزراء العبادي إلى إبقاء باب الحوار مفتوحاً.

٤ - وحسبما ورد في بيان أصدرته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان العراق في ٢٧ أيلول/سبتمبر، فقد حظي خيار الاستقلال بتأييد نسبة ٩٢,٧٣ في المائة من المصوتين.



٥ - وجاءت ردود الفعل على الاستفتاء على المستوى الاتحادي بشكل فوري. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أمر مجلس الوزراء بوقف جميع الرحلات الجوية الدولية غير الإنسانية وغير الطارئة من مطاري إربيل والسليمانية اعتباراً من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى حين قيام هيئة الموانئ الحدودية الاتحادية وهيئة الطيران المدني الاتحادية ببسط السيطرة على المطارين. وأصدر مجلس الوزراء أيضاً تعليماته إلى هيئة الموانئ الحدودية الاتحادية لتبسط سيطرتها على المعابر الحدودية في إقليم كردستان.

٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، كرر رئيس الوزراء العبادي قوله أن الاستفتاء غير قانوني وغير دستوري، وأنه أُجري دون اعتراف دولي. وقطع رئيس الوزراء عهداً بأن الحكومة الاتحادية ستمارس سلطتها وفقاً للدستور. وشدد أيضاً على أن الحوار على أساس الدستور - وليس استخدام القوة - هو الخيار الوحيد لتسوية النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ولكنه رفض إجراء محادثات بشأن نتائج الاستفتاء أو بشأن الاستقلال.

٧ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، دعا مجلس النواب رئيس الوزراء إلى القيام، في جملة أمور، أن إلى اتخاذ جميع التدابير الدستورية والقانونية للحفاظ على وحدة العراق؛ وإلى نشر قوات الأمن العراقية في المناطق الخاضعة لسيطرتها قبل حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ ونقل البعثات الدبلوماسية الأجنبية في إقليم كردستان العراق إلى مناطق أخرى من البلد. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعربت حكومة إقليم كردستان عن رفضها لقرار مجلس النواب؛ ووصفت تلك التدابير بأنها "عقاب جماعي للشعب الكردي"، وتعهدت بالظعن في القرار. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس الوزراء العبادي بياناً طمأن فيه شعب إقليم كردستان العراق بأن الحكومة الاتحادية ستكفل له المساواة في الحقوق وأن التدابير المتخذة ليست تدابير عقابية، بل الغرض منها هو منع تفعل الأشخاص والبضائع بصورة غير مشروعة.

٨ - وبسرعة جاءت ردود الفعل الدولية على الاستفتاء. وإذا أُعربَ في معظم البيانات عن خيبة الأمل في الاستفتاء لكونه يفتقر إلى الشرعية، فقد أُشير فيها مع القلق إلى ما قد يترتب عليه من مخاطر عدم الاستقرار في البلد وفي المنطقة، وأُعربَ عن التأييد للدور الدستوري الذي تتولاه الحكومة المركزية ولوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. وحث العديد من البيانات أيضاً جميع الأطراف على ضبط النفس والهدوء، وعلى الامتناع عن البيانات والإجراءات الاستفزازية، والمشاركة بصورة بناءة في حوار يقوم على الاحترام والتعاون بشأن جميع المسائل العالقة بين بغداد وإربيل في إطار الدستور، والتقييد بقرارات المحكمة الاتحادية العليا.

٩ - وفي الفترة المفضية إلى الاستفتاء، اتخذت الجهات السياسية الفاعلة في بغداد خطوات للظعن في مشروعيتها، وشمل ذلك الظعن في إصرار رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود برزاني، على إجراء الاستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها. وفي ١٨ تموز/يوليه، أبلغ رئيس الوزراء العبادي مجلس محافظة كركوك أنه لا يجوز إجراء الاستفتاء في محافظة كركوك لأن المادة ١٤٠ من دستور العراق لم تنقذ بعد. وفي ١٧ آب/أغسطس، قضت محكمة بغداد الإدارية أن القرار الذي اتخذته مجلس محافظة كركوك في ٢٨ آذار/مارس برفع علم إقليم كردستان العراق أمام المباني الحكومية في كركوك وفي المناسبات الرسمية قرار غير قانوني. وفي ٢٩ آب/أغسطس، في جلسة قاطعها أعضاء مجلس محافظة كركوك المنتمون للأحزاب السياسية التركمانية والعربية، قرر المجلس أن المحافظة ستشارك في الاستفتاء. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، صوت مجلس النواب على إقالة محافظ كركوك، نجم الدين كريم. وقد لقي ذلك القرار رفض المحافظ وأعضاء حكومة إقليم كردستان.

١٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، صوت مجلس النواب برفض الاستفتاء باعتباره غير دستوري؛ ودعا إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية للحيلولة دون إجرائه وإلى حفظ وحدة العراق، كما دعا إلى الحوار وتسوية جميع المسائل العالقة وفقا لأحكام الدستور. ولم يشارك أي عضو من أعضاء التحالف الكردستاني في التصويت.

١١ - وردا على عدة شكاوى ضد الاستفتاء، بما فيها الطلب الرسمي الذي قدمه رئيس الوزراء العبادي، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية في ١٨ أيلول/سبتمبر أمرا بوقف إجراء الاستفتاء إلى حين قيامها بالبت في شرعيته، ولكنها لم تتناول المسألة الجوهرية المتعلقة بدستوريته. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، دعا آية الله العظمى علي السيستاني عن طريق ممثله في كربلاء بغداد وإربيل إلى التمسك بالدستور.

١٢ - وقبل الاستفتاء، شدد السيد العبادي مرارا على أن قرار إجراء الاستفتاء قرار غير دستوري وغير قانوني ولا يجوز لحكومة إقليم كردستان أن تتخذه بشكل انفرادي. وبدلا من ذلك، شدد على أن الحوار هو الآلية الوحيدة التي يمكن أن تتم بها تسوية جميع المسائل العالقة بين بغداد وإربيل، واستبعد استخدام القوة لوقف الاستفتاء. ومن جانبه، أعلن السيد برزاني مرارا أن الأكراد العراقيين لهم حق مشروع في تقرير المصير، وعرض رؤية تتمثل في إقامة دولة كردستان المستقلة. وقال إنه، وغيره من المسؤولين في حكومة إقليم كردستان، كثيرا ما كرروا أن الاستفتاء لن يؤدي إلى الاستقلال الفوري، لكنه سيساعد على الشروع في المفاوضات مع الحكومة الاتحادية بشأن كيفية العيش معا في إطار علاقات من حسن الجوار.

١٣ - وسعيا إلى تأجيل الاستفتاء، طالب السيد برزاني بوجود ضمانات دولية تكفل قبول استقلال الإقليم في نهاية المطاف. وأعلن، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أن الوقت متأخر جدا للإعلان عن تأجيل الاستفتاء وأن الحوار سوف لن يستأنف مع بغداد إلا بعد التصويت على الاستفتاء. وعشية الاستفتاء، كرر السيد العبادي والسيد برزاني أن القوات الخاضعة لسيطرتها - أي قوات الأمن العراقية والبيشمركة، على التوالي - لن يشاركا في أي أعمال هجومية.

١٤ - وأبدت عدة جهات فاعلة إقليمية ودولية قلقها إزاء الاستفتاء أو أعلنت رفضها له، وأكدت تأييدها لوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية، وضرورة الدخول في حوار بين بغداد وإربيل بشأن جميع المسائل. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا أعرب فيه عن القلق إزاء الأثر المزعزع للاستقرار للاستفتاء.

١٥ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، أثناء زيارة قام بها إلى العراق، عن دعم وحدة العراق، وحث على الحوار، وطلب تأجيل الاستفتاء. وفي ٢٦ آب/أغسطس، زار بغداد وإربيل كل من وزير خارجية فرنسا، جان - إيف لودريان، ووزيرة شؤون القوات المسلحة في فرنسا، فلورانس بارلي، وأكدتا تأييد فرنسا لوحدة العراق. وفي مكالمتين هاتفيتين أجراهما وزير خارجية الولايات المتحدة ركنس تيلرسن في ٤ و ١٠ آب/أغسطس على التوالي مع السيد العبادي والسيد برزاني، شدد تيلرسن على ضرورة التركيز على دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعلى تحقيق الاستقرار في العراق، وأعاد تأكيد دعم الولايات المتحدة للعراق الموحد في ظل نظام اتحادي وديمقراطي. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن مجلس الأمن القومي في تركيا أن الاستفتاء المقرر إجراؤه استفتاء غير قانوني وغير مقبول، وحذر مرة أخرى من عواقبه الخطيرة. وذكر المجلس أن تركيا تحتفظ بجميع حقوقها الناشئة عن الاتفاقات الثنائية والدولية إذا أُجري الاستفتاء. واشترك كل من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركيا، والعراق في تنسيق استجاباتهم للاستفتاء، على نحو ما أكدته وزراء خارجية كل منهم في اجتماع عقد على

هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تعهدت فيه كل من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركيا بدعم العراق.

١٦ - وزار بغداد في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ٢١ آب/أغسطس وفد رفيع المستوى يمثل المجلس الأعلى للاستفتاء، وهو هيئة أنشأها رئيس إقليم كردستان العراق في حزيران/يونيه، حيث اجتمع مع أعضاء الحكومة الاتحادية، بمن فيهم الرئيس فؤاد معصوم، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب سالم الجبوري، ونائب رئيس الجمهورية نوري المالكي، فضلاً عن سفراء كل من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية وممثلي الخاص. وعلى الرغم من التشديد على ضرورة إجراء حوار بين بغداد وإربيل، فإن ذلك لم يتحقق.

١٧ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قام كل من ممثلي الخاص، والمبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة إلى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، بريت ماكغورك، وسفير الولايات المتحدة دوغلاس سيليمان، وسفير المملكة المتحدة فرانك بيكر، بتقديم اقتراح بديل عن الاستفتاء إلى الرئيس برزاني، يتمثل في مفاوضات مجددة بشأن جميع المسائل المتصلة بالعلاقات بين بغداد وإربيل. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعرب المجلس الأعلى للاستفتاء رسمياً عن رفضه لذلك الاقتراح.

١٨ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، بعث رئيس إقليم كردستان العراق، برزاني، وفداً آخر رفيع المستوى إلى بغداد، وكلفه بتأكيد موقف أربيل بشأن استفتاء ٢٥ أيلول/سبتمبر، وحمله رسالة مفادها أن حكومة إقليم كردستان ستكون جاهزة لبدء المفاوضات، لكن فقط بعد الاستفتاء، من أجل البدء في وضع الأسس اللازمة لبناء علاقات حسن الجوار. واجتمع الوفد مع ممثلي التحالف الوطني الذي رفض الدخول في مثل هذه المفاوضات بعد إجراء الاستفتاء. ورفض السيد العبادي مقابلة الوفد.

١٩ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عدة أطراف في إقليم كردستان العراق الإصرار على إعادة تفعيل برلمان الإقليم. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، استأنف برلمان الإقليم اجتماعاته للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وكلف خلالها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان العراق بتنظيم الاستفتاء في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وقاطع هذه الجلسة كل من حركة التغيير (غوران) والجماعة الإسلامية الكردستانية. وفي جلسة تشريعية عقدت في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقاطعها كل من حركة التغيير (غوران) والجماعة الإسلامية الكردستانية، اعتمد برلمان الإقليم قراراً يدعو إلى تنفيذ نتيجة الاستفتاء وغير تسمية المجلس الأعلى للاستفتاء لتصبح القيادة السياسية لكردستان - العراق. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعت حركة التغيير (غوران) إلى إلغاء هيئة القيادة السياسية، وحثت على إجراء حوار بين بغداد وإربيل في إطار الدستور.

٢٠ - وأحرز مجلس النواب تقدماً محدوداً بشأن التشريعات الرئيسية المتعلقة بالانتخابات. ففي ٧ آب/أغسطس، صوت المجلس على إدخال تعديلات على قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية (القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨، بصيغته المعدلة)، بما في ذلك الصيغة المستخدمة في تخصيص المقاعد، وهي مسألة مثار نقاش سياسي وعام، حيث تطالب الأحزاب الصغيرة بإدراج حكم يتيح تمثيلها. وتشمل المواد الأخرى التي اعتمدت بصفة مبدئية ما يلي: الترخيص بإجراء انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات مجلس النواب في الوقت نفسه؛ وإلغاء انتخابات مجالس الأقضية الفرعية؛ وتمديد فترات مجالس المحافظات الحالية حتى الانتخابات المقبلة.

٢١ - وتشكلت أحزاب سياسية وتحالفات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٥ تموز/يوليه، أعلن سليم الجبوري، رئيس مجلس النواب، وأعضاء من كتلة القوى الوطنية العراقية ذات القيادة السنية عن إنشاء تحالف القوى الوطنية العراقية، وهو تحالف جامع للقوى العربية السنية في المقام الأول. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعلن عمار الحكيم، رئيس التحالف الوطني العراقي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، عن إنشاء حزب سياسي جديد، وهو تيار الحكمة الوطني، وتولى رئاسته. وفي ١٨ آب/أغسطس، عقد رئيس البرلمان الجبوري المؤتمر التأسيسي لحزب التجمع المدني للإصلاح، الذي أعلن عن خطة شاملة لعدة طوائف. وقد انتهت فترة تولي عمار الحكيم رئاسة التحالف الوطني في ٥ أيلول/سبتمبر، لكنه احتفظ بمنصبه في انتظار تعيين خلف له.

٢٢ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدين أحمد الجبوري، محافظ صلاح الدين، بتهمة إساءة استخدام السلطة والأموال الاتحادية، الأمر الذي أسفر عن تعيين محافظ مؤقت. وفي ٢٠ تموز/يوليه أيضا، أقال مجلس محافظة الأنبار المحافظ صهيب الراوي بعد اتحامه بالفساد، وفي ٢٩ آب/أغسطس، عُين محمد الحلبوسي خلفا له. وفي ١٠ آب/أغسطس، استقال ماجد النصراوي، محافظ البصرة، من منصبه بعد أن صدر أمر بإلقاء القبض عليه بتهمة الفساد. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أدين صباح حسن البزوني، رئيس مجلس محافظة البصرة، بتهمة الرشوة، ولكنه لا يزال في منصبه ريثما يصدر الحكم عليه. وفي ٢٤ تموز/يوليه، استجوب مجلس محافظة نينوى المحافظ، نوفل سلطان العاكوب، بشأن ادعاءات بالفساد؛ وهو لا يزال في منصبه.

باء - الأمن

٢٣ - في ٢٠ آب/أغسطس، شنت قوات الأمن العراقية عملية عسكرية في قضاء تلعفر بمحافظة نينوى. وأعلن رئيس الوزراء العبادي في ٣١ آب/أغسطس تحرير تلعفر، وهو أيضا تاريخ التحرير التام لمحافظة نينوى من تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اتصل السيد برزاني بالسيد العبادي لتهنئته على تحرير تلعفر؛ واتفق الزعيمان على أهمية مواصلة التنسيق والتعاون. وفي غربي الأنبار، حررت قوات الأمن العراقية مدينتي عكاشات وعنة في ١٦ أيلول/سبتمبر و ٢٢ أيلول/سبتمبر على التوالي.

٢٤ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أعلن السيد العبادي عن المرحلة الأولى من عملية تحرير قضاء الحويجة، التي شارك فيها الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي وغيرها. وبحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر، حررت القوة قضاء الشرقاط ومعظم المناطق الواقعة شمال نهر الزاب، واختتمت رسميا المرحلة الأولى في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الوزراء العبادي عن بدء المرحلة الثانية من العملية العسكرية لاستعادة قضاء الحويجة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد العبادي التحرير الكامل للحويجة والداقوق والمناطق المحيطة معلنا اختتام العمليات العسكرية التي بدأت في ٢١ أيلول/سبتمبر، والتي شارك فيها الجيش العراقي وقوات الشرطة الاتحادية، وآخرون.

٢٥ - ولا تزال بغداد تتعرض لهجمات غير نمطية متكررة. وفي الفترة ما بين ١٢ تموز/يوليه و ١٩ أيلول/سبتمبر، أسفرت هجمات هجوما بأجهزة التفجير اليدوية الصنع في جميع أنحاء المدينة عن مقتل ١٦٣ مدنيا وجرح ٣٦٠ آخرين. وفي بابل، أسفرت الهجمات بأجهزة التفجير اليدوية الصنع والسيارات المفخخة عن مقتل ٩١ شخصا. وخلال الفترة نفسها، أسفرت الهجمات بأجهزة التفجير اليدوية في جميع أنحاء العراق عن مقتل ٢٥٤ مدنيا وجرح ٤٧٦ آخرين. وصعد تنظيم الدولة الإسلامية الهجمات غير النمطية في المناطق المتنازع عليها، وعلى وجه الخصوص داقوق وطوز خورماتو وضواحي مدينة كركوك.

٢٦ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم مزدوج شمل تفجير أجهزة متفجرة انتحارية يدوية الصنع في مطعم ونقطة تفتيش أمنية بمدينة البطحاء في محافظة ذي قار. وفي اليوم نفسه، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية مطعماً آخر على الطريق السريع الذي يربط بين الناصرية والبصرة في محافظة ذي قار، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل أكثر من ٨٠ شخصا من المدنيين وقوات الأمن وجرح ٩٣ شخصا آخرين.

٢٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت حكومة إقليم كردستان بياناً أدانت فيه إحدى تلك الغارات الجوية المبلغ عنها في ٢٠ أيلول/سبتمبر في شيلادزي بمحافظة دهوك، وادعت أن الغارة أدت إلى مقتل تسعة مدنيين.

٢٨ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، شن تنظيم الدولة الإسلامية ثلاث هجمات شبه متزامنة في منطقة الرمادي بمحافظة الأنبار استهدف فيها قوات الأمن العراقية. وسيطر مقاتلو التنظيم على تلك المواقع لعدة ساعات، إلى أن تم طردهم بتعزيزات لقوات الأمن العراقية. وأشارت تقارير لاحقة إلى أن المهاجمين أسروا ما لا يقل عن ٣٠ فرداً من قوات الأمن العراقية، وقتل ما لا يقل عن ١٧ فرداً آخرين. وأكدت هذه الهجمات أن تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال لديه النية والقدرة على إلحاق الدمار، لا سيما في المواقع التي تكون فيها الحماية من جانب قوات الأمن العراقية ضعيفة أو غير متوافرة تقريباً.

جيم - التطورات الإقليمية والدولية

٢٩ - واصل الشركاء الإقليميون والدوليون الإشادة بالعراق على تحقيق الانتصارات ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وعرضوا مواصلة التعاون الأمني، وتعهدوا بتقديم المساعدة في إعادة الإعمار.

٣٠ - وقام أعضاء في حكومة العراق بزيارات إلى البلدان المجاورة من أجل تعزيز العلاقات الثنائية. واجتمع الرئيس معصوم، عندما كان في إيران (جمهورية - الإسلامية) في ٥ آب/أغسطس، مع رئيس الوزراء السوري، عماد خميس. واتفق الزعيمان على التنسيق المشترك لدحر تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢٣ تموز/يوليه، سافر نائب الرئيس، نوري المالكي، إلى موسكو حيث التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي شدد على أهمية التعاون المشترك ضد الإرهاب وجدد الإعراب عن دعم روسيا للمركز الإعلامي الرابع في بغداد الذي فتحت العراق وإيران وروسيا وسوريا. وقام رجل الدين العراقي وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، بزيارة المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، حيث التقى ولي العهد ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان آل سعود. وفي ٩ آب/أغسطس، سافر وزير النفط العراقي، جبار اللعبي، إلى المملكة العربية السعودية، حيث اجتمع مع وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، خالد الفالح، وناقش سبل التعاون لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط الدولية.

٣١ - وأبرم العراق اتفاقات ثنائية واتفاقات أخرى لتعزيز التعاون الأمني وتقوية الروابط الاقتصادية. ففي ٢٣ تموز/يوليه، وقع وزير الدفاع العراقي، عرفان الحيالي، ووزير الدفاع في إيران (جمهورية - الإسلامية)، حسين دهقان، مذكرة تفاهم لزيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ٢١ تموز/يوليه في بغداد، اتفق رئيس أركان القوات المسلحة العراقية، الفريق أول الركن عثمان الغانمي، ونظيره في القوات المسلحة في المملكة العربية السعودية، الفريق أول الركن عبدالرحمن البنيان، على فتح معبري عرعر والمثنى - رفحاء الحدوديين. وفي ١٤ آب/أغسطس، افتتح المعبر الحدودي أمام حركة التجارة

لأول مرة منذ ٢٧ عاماً. وفي ٣٠ آب/أغسطس، احتفل العراق بفتح معبر طريبيل الحدودي بين العراق والأردن. وفي ٣٠ تموز/يوليه، توصل وزير النفط العراقي، جبار اللبيبي، ونظيره الإيراني، بيجن زنگنه، إلى اتفاق مبدئي على الاستثمار المشترك في تطوير حقلي نفط خانة والسندباد الواقعين على الحدود العراقية - الإيرانية في محافظتي ديالى والبصرة. وفي ١٨ آب/أغسطس، وقعت حكومة إقليم كردستان اتفاقاً مع شركة روزنيفت، وأفادت التقارير بأن هذا الاتفاق هو لإنشاء خط أنابيب غاز جديد يمتد إلى تركيا.

٣٢ - وقد تعهد بتوفير المساعدة في إعادة الإعمار عدد من المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم مسؤولون من مصر وفرنسا والهند وتركيا والمملكة المتحدة. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، كرر رئيس وزراء الكويت، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، تأكيد اعتزام بلاده استضافة مؤتمر دولي للجهات المانحة في عام ٢٠١٨ بشأن إعادة إعمار العراق.

٣٣ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، حضر وزير خارجية العراق، إبراهيم الجعفري، اجتماع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة، حيث دعا إلى توثيق التنسيق لمكافحة الإرهاب، وكرر دعوة حكومة بلاده تركيا إلى سحب قواتها من العراق. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ترأس وزير الخارجية الوفد العراقي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث رفض الاستفتاء، وحث على تقديم الدعم الدولي من أجل إعادة إعمار العراق وعودة الأشخاص المشردين داخلياً، وتعهد بالتزام العراق بإنهاء الانقسامات الطائفية الداخلية وتعزيز العلاقات الإقليمية.

٣٤ - وقد وردت تقارير عن اتفاقية لنقل عدد من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأسره من الحدود اللبنانية - السورية إلى بلدة البوكمال في الجمهورية العربية السورية، بالقرب من الحدود مع العراق، وأثارت ردود فعل سلبية في العراق، بما في ذلك من جانب رئيس الوزراء والرئيس.

ثالثاً - آخر المستجدات عن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣٥ - واصل ممثلي الخاص التواصل مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ومثلي الأحزاب السياسية والمجموعات النسائية والمجتمع المدني والقادة الدينيين والمجتمعيين من أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل لجميع الأطراف والمصالحة الوطنية من أجل إقامة عراق موحد ومستقر وسلمي. وحث المحاورين على المضي قدماً في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وشدد ممثلي الخاص على أهمية تيسير العودة الآمنة والكرامة للمشردين إلى ديارهم ومساعدة أسر الشهداء والمقاتلين المسرحين.

٣٦ - وفي أعقاب إعلان السيد برزاني عن إجراء استفتاء في إقليم كردستان العراق والأراضي المتنازع عليها، أجرى ممثلي الخاص اتصالات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك. وفي مشاوراته مع القيادة الكردية العراقية، حذر حكومة إقليم كردستان من اتخاذ أي إجراء من جانب واحد بشأن الاستفتاء. وأكد مجدداً أن تسوية جميع المسائل المعلقة، وكذلك المبادئ والترتيبات التي تحدد العلاقات المستقبلية بين بغداد وأربيل، ينبغي أن تتم عن طريق الحوار والتوصل إلى حل توافقي بناءً، وعرض تقديم الأمم المتحدة للمساعدة بالتنسيق مع المجتمع الدولي. وأكد مجدداً التزام الأمم المتحدة بعراق موحد اتحادي وديمقراطي.

٣٧ - وواصل ممثلي الخاص اتصالاته مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة داخل العراق وفي المنطقة دعماً لمبادرة التسوية الوطنية. وأعدت البعثة استناداً إلى ورقات الرؤية التي قدمها لها ممثلو مختلف الأطراف والممثلون، ورقة غير رسمية وعرضتها على المحاورين العراقيين لاستعراضها وإبداء تعليقاتهم بشأنها.

٣٨ - وفي إطار مشاركة البعثة في تعزيز الحوار السياسي الشامل لجميع الأطراف والمصالحة الوطنية، ولا سيما في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، زار نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية الموصل في ٢٩ آب/أغسطس، حيث التقى بشخصيات سياسية وهنأهم على الانتصار العسكري الذي تحقق مؤخراً في تلغفر ضد تنظيم الدولة الإسلامية، والتقدم المحرز في إعادة تأهيل شرق الموصل. وشجع جميع الأطراف على مواصلة جهودها للتوفيق بين مختلف طوائف محافظة نينوى. وأطلق أيضاً سلسلة من الموائد المستديرة على الصعيد الوطني تحت عنوان "التسوية الوطنية: الآفاق والتحديات". وقد جمعت المناسبة الأولى التي عقدت في كربلاء في ١٦ أيلول/سبتمبر، ٤٩ طرفاً من أصحاب المصلحة السياسيين والدينيين والقبليين ومن المجتمع المدني لكفالة تحقيق جهود المصالحة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية.

٣٩ - واستعداداً لانتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٨، تواصل ممثلي الخاص مع القادة السياسيين والبرلمانيين والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للتأكيد على أهمية إجراء الانتخابات وفقاً للجدول الزمنية المقررة والمقتضيات التي ينص عليها الدستور. وشدد أيضاً على ضرورة قيام مجلس النواب بتسريع نسق عملية اختيار مجلس مفوضين جدد تابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإكمالها لضمان استمرار العملية الديمقراطية في العراق، وشجع على تمثيل النساء والأقليات، تمسحاً مع التزامات العراق القانونية المحلية والدولية. وما انفك يحث حكومة العراق على كفالة تحرير المشردين وتمكينهم من ممارسة مسؤولياتهم المدنية والسياسية والتعجيل بتسجيل الأحزاب السياسية ليتسنى لها أن تشارك في العملية الانتخابية.

٤٠ - وواصلت البعثة تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية، بما في ذلك حوارات المصالحة الوطنية. وفي ١٨ تموز/يوليه، حضر نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية منتدى تشاورياً في بغداد نظّمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشدد على أن صوت المرأة ينبغي أن يكون محور جميع أنشطة بناء السلام في العراق. وعقدت البعثة وجماعة نسائية داعية للسلام في إقليم كردستان العراق وبغداد سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع كبار القادة السياسيين لتعزيز دور المرأة في العمليات السياسية.

٤١ - وفي إطار الجهود الجارية لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة العراقية على التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، قامت البعثة، بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبدعم من وكالات الأمم المتحدة، بتنظيم دورات تدريبية لفائدة المسؤولين الحكوميين في بغداد وأربيل بشأن هذه المسألة، بما في ذلك معالجة وصم الناجين والأطفال المولودين نتيجة لحالات اغتصاب. وفي آب/أغسطس، أنشأت الأمم المتحدة أول فريق عامل تقني معني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠).

٤٢ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، قدم نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية إلى مكتب رئيس الوزراء توصيات مستمدة من منتديات "العراق: الشباب والتعايش". وشدد على أهمية إشراك شباب العراق وفقا للتقسيمات الطائفية والعرقية وغيرها، على اعتبار أنهم يشكلون وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية.

باء - المساعدة الانتخابية

٤٣ - في ١٩ أيلول/سبتمبر، قرر مجلس النواب تمديد ولاية مجلس المفوضين الحالي التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بدلا من التصويت على تسعة أعضاء جدد استنادا إلى قائمة قدمتها اللجنة البرلمانية المخصصة لاختيار أعضاء مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا. ودعت البعثة بقوة إلى تمثيل المرأة والأقليات وأصدرت بيانين في ٩ و ٢١ آب/أغسطس، على التوالي، وحثت مجلس النواب على ضمان تمثيلهما الكافي في المجلس الجديد والتعجيل بعملية الاختيار لضمان الانتقال السلس إلى المجلس الجديد.

٤٤ - ويتيح قرار تأجيل انتخابات مجالس المحافظات واعتماد مجلس النواب تعديلا لقانون الانتخابات بالمحافظات والأقضية (القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨ بصيغته المعدلة) وقتا إضافيا للجنة العليا المستقلة للانتخابات للاستعداد للانتخابات. وبدعم من البعثة، ظهرت دلائل على أن المفوضية بدأت تستخدم معدات إلكترونية جديدة لعدّ أصوات الناخبين على الصعيد الوطني وعلى مستوى المحافظات. وفي الفترة السابقة للانتخابات، سيلزم إقامة تواصل جماهيري مكثف لكفالة أن يكون الناخبون وأصحاب المصلحة على علم بالتكنولوجيا الجديدة.

٤٥ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أصدر السيد برزاني مرسوما رئاسيا يحدد تاريخ إجراء انتخابات الإقليم الرئاسية والبرلمانية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان الاستعدادات التقنية للانتخابات، بما في ذلك إجراء استكمال تسجيل الناخبين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ آب/أغسطس. وتعاقبت المفوضية أيضا مع شركة كندية لتقديم الدعم الفني والتشغيلي لإجراء كل من الاستفتاء والانتخابات على المستوى الإقليمي، وكرست موقعا مخصصا للشركات العراقية الكردي لتسجيل للتصويت غيايبا في الاستفتاء، وفتحت مكاتب في مناطق خارج إقليم كردستان العراق، تشمل خانقين، ومحافظه ديالى؛ وشيخان، ومحافظه نينوى؛ وطلوز خورماتو، ومحافظه صلاح الدين؛ ومدينة كركوك، ومحافظه كركوك. وأعلنت عزمها على فتح مكاتب لها في سنجار بمحافظة نينوى.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٤٦ - لا يزال المدنيون يتكبدون خسائر بسبب النزاع المسلح والإرهاب وأعمال العنف. ففي الفترة ما بين ١٧ تموز/يوليه و ٢٣ أيلول/سبتمبر، قتل ما لا يقل عن ٤١٠ من الرجال والنساء والأطفال وجرح ما لا يقل عن ٦٦٦ شخصا، وبذلك وصل مجموع عدد الضحايا المدنيين في العراق منذ بداية النزاع المسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٨٤ ٠٨٥ شخصا على الأقل (٢٩ ٦٣٥ قتيلًا و ٥٤ ٤٥٠ جريحًا).

٤٧ - وواصلت البعثة الدعوة إلى المساءلة في سياق انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في النزاع المسلح الجاري، ولا سيما الجرائم الخطيرة التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية. وواصلت البعثة أيضا الدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية وعملت

على توسيع قدرات السلطة القضائية للتصدي بفعالية للجرائم الدولية. ودأبت البعثة أيضا على الترويج لضرورة توفير الحماية المناسبة للمقابر الجماعية، بهدف جمع الأدلة وحفظها.

٤٨ - وعلى الرغم من تعرضه لنكسات خطيرة في ساحة المعركة، وآخرها استعادة تلعفر وسقوط الحويجة، فقد واصل تنظيم الدولة الإسلامية استهداف المدنيين واللجوء إلى هجمات غير متكافئة تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين. وواصل تنظيم الدولة الإسلامية أيضا معاقبة المدنيين في المناطق التي لا تزال تحت سيطرته. ووفقا لبعض المصادر، يرجح أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يخضع للرق عددا كبيرا من النساء والفتيات الزينديات يصل إلى ١٥٦٣ امرأة وفناة.

٤٩ - ولا يزال الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه أثناء القتال وبالأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام والذخائر غير المتفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من ٣٠ حالة من حالات تجنيد واستخدام الأطفال على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن وقوع حالات تجنيد واستخدام للأطفال في جنوب كركوك على يد العاملين في إطار قوات التعبئة الشعبية، حسبما تفيد التقارير. ولا يزال تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع يشكل مصدر قلق كبير من حيث توثيق الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال توثيقا تاما.

٥٠ - وفي ١٨ تموز/يوليه، قتل مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية شيخا من قرية محلية وأربعة من أقرابه في قرية تقع شمال غرب كركوك. وفي ٢٨ آب/أغسطس، قُتل أربعة مدنيين وأصيب ثمانية آخرين على الأقل بجروح، من بينهم شرطيان، إثر هجوم بسيارة مفخخة في مدينة الصدر ببغداد.

٥١ - وفي ٣ آب/أغسطس، أطلق التنظيم النار على مدنيين اثنين فأرداهما قتيلين لأحدهما عمدا إلى تقديم معلومات استخباراتية إلى قوات الأمن العراقية في تلعفر. وفي ١٧ آب/أغسطس، أفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قتل ثلاثة مدنيين في القائم، بمحافظة الأنبار، لأنهم رفضوا الانضمام إلى الجماعة.

٥٢ - ولا تزال المتفجرات التي يقال إن تنظيم الدولة الإسلامية خلفها وراءه والمتفجرات من مخلفات الحرب في المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعة المسلحة تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين. ففي ٢ آب/أغسطس، أدى تفجير عبوة ناسفة محلية الصنع في منزل إلى مقتل مدنيين اثنين في غرب الموصل. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أدى تفجير عبوة ناسفة محلية الصنع إلى مقتل ثلاثة مدنيين وجرح اثنين آخرين في منطقة الكرمة بمحافظة الأنبار.

٥٣ - واستمر اكتشاف المقابر الجماعية في المناطق التي استعادت من تنظيم الدولة الإسلامية. ففي ٣ آب/أغسطس، اكتُشفت مقبرة جماعية تحتوي على ٢٤ جثة، من بينها ثمانية أطفال وأربع نساء، في حي الشعارين غرب الموصل. وفي ٢٥ آب/أغسطس، اكتُشف المسؤولون مقبرتين جماعيتين في ناحية بادوش، بمحافظة نينوى.

٥٤ - واستهدفت سلسلة من الهجمات شنها مسلحون مجهولون المدنيين في الموصل. ففي ٤ آب/أغسطس، عمدت مجموعة من المسلحين الذين يرتدون أقنعة سوداء إلى إطلاق النار على رجلين مدنيين فقتلتهما أثناء مغادرتهما المسجد بعد صلاة الجمعة في حي البكر، في شرق الموصل. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أطلقت جماعة مسلحة النار على ثلاثة مدنيين من أفراد نفس العائلة وقتلتهم، في حي السكر شرق الموصل.

٥٥ - وحدثت حالات اختطاف لمشردين من قبل مجهولين في محافظة صلاح الدين. ففي ٣١ تموز/يوليه، اختطف مسلحون أحد المشردين التركمان السنة في قضاء طوز خورماتو. وفي ٢٣ آب/أغسطس، في نفس القضاء، اختطف مسلحون أحد المشردين العرب السنة.

٥٦ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أقر مكتب رئيس الوزراء بأن قوات الأمن العراقية ارتكبت انتهاكات وصفها بأنها "أفعال فردية" في معركة استعادة الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية وأكد السعي إلى معاقبة الجناة. وفي ١٧ آب/أغسطس، أعلنت السلطات العراقية النتائج التي توصل إليها فريق تحقيق سبق أن أنشأته وزارة الداخلية للتحقيق في ادعاءات وسائط الإعلام العالمية بوقوع انتهاكات. وأكدت السلطات اكتمال التحقيق وأقرت بأن بعض الانتهاكات ارتكبتها أفراد في فرقة الرد السريع التابعة للشرطة الاتحادية العراقية خلال العمليات التي جرت ضد تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة الموصل، وبأن أولئك الأفراد أحيوا إلى القضاء. ودحضت السلطات بعض الادعاءات التي أبلغت عنها وسائط الإعلام الدولية، إلا أنها لم تقدم تفصيلات في هذا الخصوص.

٥٧ - ولا تزال التدابير العقابية القبلية تُتخذ خارج نطاق القضاء ضد الأسر التي يُزعم أن لها أقارب منتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو أعضاء فيه، وذلك من أجل طردها أو منعها من العودة إلى مناطقها الأصلية. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن عشائر من غرب الأنبار عقدت اجتماعا قبل إن محافظ الأنبار كان حاضرا فيه مع شخصيات أخرى، واعتمدت فيه رسالة تفاهم لمنع أسر الأفراد الذين يزعم انتماءهم لتنظيم الدولة الإسلامية من العودة إلى مناطقها ومنازلها. وفي ١٩ آب/أغسطس، نظمت مجموعة من المدنيين مظاهرة سلمية دعوا فيها السلطات المحلية إلى طرد الأسر التي انضم أفراد منها إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو قدموا له الدعم في غرب الموصل. وفي ٢٢ آب/أغسطس، اتخذ مجلس محافظة بابل قرارا برفع دعاوى قضائية على أي سياسي أو حزب سياسي يدعو إلى عودة آلاف المشردين إلى ديارهم في ناحية جرف الصخر. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أعربت بعثة الأمم المتحدة عن قلقها إزاء ذلك القرار، وطالبت بإلغائه واحترام حق كل شخص في العودة إلى منزله.

٥٨ - وواصل العراق إصدار أحكام بالإعدام وتنفيذ عقوبة الإعدام. ففي ٨ آب/أغسطس، حكمت محكمة الجنايات المركزية في بغداد على ٢٥ شخصا بالإعدام لدورهم في مجزرة معسكر سبايكر التي وقعت في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وبرأت ساحة ٢٥ شخصا آخر لعدم كفاية الأدلة. وقد صدرت الأحكام استنادا إلى المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥. وفي ٦ تموز/يوليه، أعلنت وزارة العدل على شبكة الإنترنت عن تنفيذ ١٤ حكما بالإعدام في حزيران/يونيه. ولم ترد تفاصيل إضافية في هذا الصدد. وفي ٢٣ آب/أغسطس، أفادت التقارير بإعدام ثلاثة مدانين في السجن المركزي بمدينة الناصرية في محافظة ذي قار. بيد أن وزارة العدل لم تقدم أية معلومات في هذا الصدد. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، نُفذ في ذلك السجن حكم إعدام جماعي بالشنق بحق ٤٢ سجيناً. وقد دعت الأمم المتحدة حكومة العراق مرارا إلى وقف تنفيذ كل أحكام الإعدام وإيقاف العمل بعقوبة الإعدام.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٩ - يمثل إجلاء ٩٩٨.٠١٠ مدنيين من الموصل أثناء العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الأمن العراقية إحدى أكبر عمليات الإجلاء المنظم في ساحات المعارك في التاريخ الحديث. وورد موجز بالمبادئ التي استرشدت بها عملية الإجلاء في مفهوم العمليات الإنساني لقوات الأمن العراقية، الذي

يضع حماية المدنيين في صميم خطة معركة الموصل. وخلال الحملة التي استغرقت تسعة أشهر، كان يتم إجلاء المدنيين يومياً عبر خطوط الجبهة إلى نقاط تجمع كانوا يجردون فيها من أسلحتهم، لتقوم حكومة العراق بعد ذلك بنقلهم إلى مركز الفحص الأمني والاستقبال في حمام العليل. وبعد الفحص الأمني، كان بإمكان الأسر أن تختار إما البقاء في واحد من ١٩ موقعا أو مخيما مخصصا لحالات الطوارئ تديرها الحكومة والشركاء في المجال الإنساني أو في أماكن إقامة ترعاها الأسر والأصدقاء.

٦٠ - وكانت العملية الإنسانية التي تم الاضطلاع بها في الموصل من أكبر العمليات في المنطقة، حيث قام ما مجموعه ١٢٥ من الشركاء في مجال العمل الإنساني بتقديم الدعم المنقذ للحياة لنحو ١,٩ مليون نسمة داخل الموصل وفي جوارها، بمن فيهم مئات الآلاف من المدنيين الذين بقوا في بيوتهم تحت حماية قوات الأمن العراقية، و ٣٢٠ ٠٠٠ شخص يقيمون في المخيمات والمواقع المخصصة للطوارئ، و ٣٨٥ ٠٠٠ مدني يقيمون في أماكن إيواء خاضعة للرعاية.

٦١ - وبحلول أوائل أيلول/سبتمبر، عاد ٩٧ في المائة من الأسر إلى شرق الموصل لكن بقي ٧ ٠٠٠ شخص من غرب الموصل مشردين. وتبعاً لوتيرة التطهير والترتيبات الأمنية، من المحتمل أن تتسارع عمليات العودة إلى غرب الموصل عقب الانتهاء من العمليات العسكرية في الحويجة. ومن المتوقع أن تكون هذه العملية إحدى أكثر العمليات تعقيدا وصعوبة في البلد. وتؤكد التقييمات الأولية للأضرار والخسائر وقوع أضرار بالغة في ١٥ حياً من ٥٤ حياً سكنياً، وأضرار معتدلة في ٢٣ قضاء. وجميع المباني تقريباً في المدينة القديمة ذات الكثافة السكانية العالية لحقت بها أضرار لا يمكن إصلاحها؛ وتشير التقديرات إلى أن ٣٢ ٠٠٠ منزل دمرت في جميع أنحاء الموصل.

٦٢ - ولا تزال العمليات العسكرية تتسبب في حالات نزوح جديدة. وفي الأسبوع الذي سبق بدء القتال في تلعفر، فرَّ أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال، ليتضاعف بذلك عدد النازحين من القضاء منذ نيسان/أبريل. وتشير تقديرات الشركاء في المجال الإنساني إلى أن ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ مدني قد يضطرون، في الأشهر المقبلة، إلى الفرار من مناطق القتال المحتمل، بما في ذلك غرب الأنبار.

٦٣ - ولا تزال شواغل توفير الحماية تكتسي أهمية بالغة. ولا يزال المدنيون في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية يواجهون مخاطر قصوى تشمل القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاسترقاق، والعنف، وتقييد حرية الحركة، والاستيلاء على الممتلكات. وتتعرض الأسر التي تفر من ديارها لأخطار المتفجرات والقناصات والنيران المتقاطعة والقصف والعنف الجنسي والجنساني. وفي ٢٩ آب/أغسطس، وقع هجوم انتحاري على نقطة تفتيش في بشار أسفر عن مقتل ثلاثة من المدنيين الفارين من تلعفر. وكان أفراد الأسر، في بعض الأحيان، ينفصلون عن بعضهم أثناء النزوح؛ وقد جُمع شمل ٢٩٦ طفلاً مع أسرهم بدعم من الوكالات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري بذل الجهود لجمع شمل ٤٣٦ طفلاً لا يزالون يقيمون في إطار ترتيبات الرعاية المؤقتة حتى يمكن العثور على أسرهم. وأبلغ عن ارتكاب أشكال من العقاب الجماعي في بعض مناطق العائدين، بما في ذلك محافظة صلاح الدين. وعلى الرغم من الالتزامات بكفالة عملية عودة آمنة وطوعية وكرامة، لا تزال الأسر تتعرض للطردها، أحياناً من قبل المجالس المحلية، من مناطق نينوى وكركوك والأنبار وديالى وبغداد وغيرها من المناطق.

٦٤ - وتظل العملية الإنسانية في العراق إحدى أكبر العمليات في العالم. وتشير التقديرات إلى أن ١١ مليون عراقي سيكونون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بشكل من الأشكال خلال عام ٢٠١٧. كما تقدم حكومة العراق والمنظمات الوطنية ٨٠ في المائة تقريباً من المساعدة الإنسانية. وتستضيف حكومة إقليم كردستان ما يقرب من مليون نازح عراقي وتقدم الحماية والمساعدة لهم. وبغية دعم الجهود الوطنية، يستهدف الشركاء في المجال الإنساني الوصول إلى ٦,٢ ملايين شخص ممن يعانون من مستويات عالية من الضعف والإسهام في توفير الرعاية والمساعدة والحماية وفقاً للمعايير الدولية. وفي عام ٢٠١٧، وصلت المنظمات الإنسانية إلى ٦ ملايين عراقي من شديدي الضعف بمن فيهم ٢,١ مليون شخص ممن تأثروا بالأزمة في الموصل. وفي المتوسط، يصل الشركاء في المجال الإنساني إلى نحو مليون شخص شهرياً بشكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

٦٥ - وعند انتهاء العمليات العسكرية، يرجح أن يكون ٣,٥ ملايين عراقي مشردين. ومن أصل ٥,٤ ملايين من المدنيين العراقيين الذين تشردوا منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٤، عاد بالفعل ٢,١ مليون شخص، نصفهم في الأنبار. وتختلف الظروف في مناطق العودة؛ وفي بعض المواقع، يشكل انعدام الأمن وأخطار المتفجرات والهياكل الأساسية المتضررة تهديداً لسلامة الأسر العائدة. وفي مواقع أخرى، تقل فرص العمل وتعمل الخدمات الأساسية بأدنى طاقتها بسبب الأعطال في إمدادات الكهرباء والمياه.

٦٦ - وتتواصل الجهود الرئيسية لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثاً. وفي الموصل، أزيلت الأفرقة العاملة تحت إشراف دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من ٧٠٠ قطعة من الذخيرة، تشمل الأحزمة الناسفة، من موقع واحد ذي أولوية هو المنطقة المحيطة بالمحكمة العليا. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن ١١ مليون طن من الأنقاض في الموصل ملوثة بمواد خطرة متفجرة. وقد وضعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خطة لتقييم وتيسير الإزالة الآمنة للأنقاض، الأمر الذي يتيح لأفرقة تحقيق الاستقرار والأسر العائدة الوصول بشكل مأمون. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة آلاف الأسر العائدة المنكوبة في سهول نينوى على توليد فرص العمل والحد من تبعيتها الغذائية.

٦٧ - واستمرت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التي أنشأها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التوسع. وهناك أكثر من ١١٠٠ من المشاريع الجارية أو المنجزة في ٢٣ من المدن والأقضية المحررة في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين وديالى وكركوك. ويقوم المرفق، في إطار الإجراءات المعجلة، بتنفيذ ٣٣٠ مشروعاً في الموصل. وتم تصليح منشأة القصور لمعالجة المياه التي توفر مياه الشرب المأمونة لأكثر من نصف الأقضية في شرق الموصل. وتم ربط خطوط التوتر العالي من شرق الموصل عبر نهر دجلة لتغذية أكبر محطة لمعالجة المياه في غرب الموصل، وتركيب مئات المحولات من أجل استئناف الإمداد بالطاقة الكهربائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت برامج الأشغال العامة التي يعمل فيها آلاف النساء والرجال في شرق الموصل، كما بدأ تنفيذ تلك البرامج في غرب الموصل، مما يمكن العائدين الضعفاء من كسب الدخل لإعالة أسرهم.

٦٨ - ولا تزال الجهود جارية من أجل تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلد. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تصليح أكبر منشأة لمعالجة المياه في الرمادي، وأكثر من ٢٥ مدرسة في وسط وغرب الأنبار، وعشرات المحلات التجارية التابعة للبلدية في الكرمة، ومركز التدريب المهني في الرمادي، وثلاث كليات في جامعة الأنبار، ومراكز للرعاية الصحية الأولية في الكرمة والفلوجة. وفي الكرمة، تلقت حوالي ٧٠٠ من

الأسر المعيشية الضعيفة التي تعيلها نساء مساعدات نقدية مباشرة، كما تلقت أكثر من ٥٥٠ أسرة في الرمادي والفلوجة المساعدة لإعادة بناء منازلها.

٦٩ - ولا يزال التقدم جارياً في إصلاح قطاع الأمن. وفي ١٦ تموز/يوليه، أقر مجلس الأمن الوطني العراقي رسمياً استراتيجية إصلاح قطاع الأمن العراقي بغية دعم استراتيجية الأمن الوطني للبلد. وتقوم الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء، بإعداد خطط لتنفيذ العناصر السبعة التي تتألف منها هذه الاستراتيجية، وهي: الدفاع والأمن الداخلي؛ والمخابرات؛ وحماية البنية التحتية الحيوية؛ وقطاع الحوكمة الديمقراطية والإشراف عليه؛ وهيكل الأمن الوطني؛ ونظم إنفاذ القانون وأعمال الشرطة المدنية والمحلية؛ ونظم العدالة الجنائية. واعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظّم البرنامج الإنمائي دورات تدريبية لموظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين في محافظتي نينوى والأنبار. وتوفر المنظمة الدولية للهجرة المساعدة في تدريب الوحدات المحلية على أساليب الخفارة المجتمعية، كما يدعم البرنامج الإنمائي مراكز المساعدة القانونية في إقليم كردستان العراق، فيما توفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم للسلطات في إعادة إصدار الوثائق القانونية، بما في ذلك شهادات الميلاد للأطفال المولودين لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وشهادات طلاق النساء اللواتي يجبرن على الزواج من مقاتلي التنظيم الذين لا تُعرف أماكن وجودهم أو المعتبرين في عداد الأموات.

٧٠ - وفي ٣١ تموز/يوليه، ترأس الأمين العام لمجلس الوزراء في الحكومة العراقية اجتماعاً لمنتدى التعاون التنموي مع نائب ممثلي الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، والسفراء ورؤساء وكالات المعونة العراقية والحكومية الدولية. وقدم كل من وكيل وزير التخطيط، والمدير العام للتخطيط القطاعي، والمدير العام لاستراتيجية التخفيف من الفقر، إحاطة عن حالة الإطار الإنمائي الحكومي لمرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية بما في ذلك رؤية الحكومة لعام ٢٠٣٠، وخطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، والإطار العام للخطة الوطنية لإعادة إعمار وتنمية المحافظات المتضررة جراء الهجمات الإرهابية والعسكرية (إطار إعادة الإعمار)، والاستراتيجية الثانية للتخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٧١ - وفي ٦ آب/أغسطس، اجتمع فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة نائب ممثلي الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، لاستعراض التقدم المحرز في برنامج الفريق القطري للتعايش والصمود، الذي أعد بناء على طلب من الحكومة لدعم خطة التنمية الوطنية وإطار إعادة التعمير، والذي سيقدم في مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي من المقرر مبدئياً أن يعقد في الكويت في مطلع عام ٢٠١٨.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

٧٢ - تواصل الأمم المتحدة في العراق تنفيذ برامجها وأنشطتها في بيئة أمنية معقدة وسريعة التغير. ومن المرجح أن تؤدي العمليات العسكرية، بما في ذلك في غرب الأنبار، إلى تشريد مزيد من السكان. وتشمل التحديات الأمنية الأخرى التي تعوق الجهود الإنسانية، الدخائر غير المنفجرة والفخاخ المتفجرة المتبقية من العمليات العسكرية المنتهية في نينوى وأماكن أخرى. ولا يزال هناك خطر كبير من وقوع إصابات نتيجة تبادل إطلاق النار وسائر الأضرار التبعية التي تلحقها الجماعات المسلحة المعادية.

٧٣ - وعلى الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يشاركون بنشاط في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية على أساس الأهمية الحيوية للبرامج وبالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق.

٧٤ - وتواصلت أعمال التشييد والتجديد في مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد. فقد أُنجز تسعة وسبعون مبنى جديد مراعى للبيئة ومضاد للانفجارات، ولا يزال العمل قائماً على تحديد الهياكل الأساسية. وبدأت البعثة استبدال وتعزيز موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بميكانيكية جديدة من الألياف البصرية من أجل الوصول بأدائها إلى حده الأمثل. وفي إطار مبادراتها للحد من البصمة البيئية، تقوم البعثة بتوسيع نطاق مشروعها المتعلق بالمزارع الفولطاضوية لإنتاج الطاقة المتجددة ليشمل مجمعات في أربيل وبغداد، وقد شرعت في توفير نظم الطاقة الشمسية الهجينة لغرف معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع إعادة الإرسال الإذاعي على نطاق البعثة.

رابعاً - ملاحظات

٧٥ - يؤسفني أن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لم تتمكن من إيجاد أرضية مشتركة بشأن الاستفتاء في إقليم كردستان العراق وكركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، مما أدى إلى إثارة التوترات. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تصعيد تلك التوترات. وإني أدعو القادة في جميع أنحاء العراق، وكذلك في جميع أنحاء المنطقة، إلى العمل بصبر والتحلي بضبط النفس، وتجنب اتخاذ خطوات أحادية الجانب وإصدار إعلانات متحيزة تهدد استقرار العراق والمنطقة. وهناك حاجة ماسة إلى إجراء حوار معزز ومنظم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، استناداً إلى الدستور، من أجل تسوية جميع المسائل المعلقة. وينبغي أن يؤدي هذا الحوار إلى حل توافقي ببناء وحلول مستدامة مقبولة من الطرفين. والأمم المتحدة على استعداد لدعم وتيسير هذه الجهود، بناء على طلب الأطراف المعنية.

٧٦ - وأعقد الأمل على أن يسمح للأنشطة المقررة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان، بأن تستمر دون معوقات، وأهيب بجميع السلطات المعنية مواصلة دعمها وتيسيرها لعمل الأمم المتحدة.

٧٧ - وأشيد بالانتصارات التي تحققت بشق الأنفس ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك إتمام عمليات تحرير تلغفر والحوبيجة. وأود الإشادة مرة أخرى بقوات الأمن والمدنيين الذين شاركوا في هذا الكفاح. وأنه بمستوى التعاون والتنسيق غير المسبوق بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة، وهو ما يجب أن يظل مستمراً بغض النظر عن الاستفتاء، خاصة بعد التقدم الكبير المحرز في الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.

٧٨ - وتتطلب فترة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إجراء حوار صادق وهادف وشامل من أجل الكشف عن أيديولوجية تلك الجماعة القائمة على الكراهية والإقصاء، وإصلاح الانقسامات الطائفية، وتشجيع جميع العراقيين على العمل معاً من أجل مستقبل بلدهم. ويتحمل القادة السياسيون العراقيون مسؤولية خاصة عن تعزيز العدالة والمساءلة والمصالحة، وتحسين الحكم، وتقديم خدمات أفضل. ولا تزال الأمم المتحدة مستعدة لتيسير تلك الجهود من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص بالتنسيق الكامل مع حكومة العراق.

٧٩ - وإن تنظيم انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية تعكس إرادة جميع العراقيين سيكون واحداً من أهم الاختبارات الفورية لنجاح مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وأحث مجلس النواب

على التعجيل باختيار أعضاء مجلس المفوضين الجديد التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل المضي قدماً في التحضير للانتخابات المقبلة في الوقت المناسب. وأشجع بقوة إنشاء مجلس يعكس ما ينطوي عليه العراق من تنوع، بما في ذلك عن طريق تمثيل الأقليات والنساء.

٨٠ - وأكرر نداءاتي إلى مجلس النواب للإسراع باعتماد تشريعات رئيسية بارزة تتعلق بالانتخابات. فمن شأن إجراء انتخابات مجالس المحافظات بالاقتراع مع انتخاب مجلس نواب جديد - كما قرر مجلس النواب بشكل مؤقت - أن يكون أمراً صعباً عملياً. ولذلك، أؤكد على مسؤولية حكومة العراق في تحديد موعد للانتخابات في عام ٢٠١٨، كما هو مطلوب دستورياً، في أقرب وقت ممكن. كما أحث المفوضية العليا المستقلة الاتحادية للانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان على مواصلة الجهود التعاونية، بما يتماشى مع مذكرة التفاهم الخاصة بهما، لا سيما وأن إقليم كردستان العراق يستعد لإجراء انتخاباته البرلمانية والرئاسية.

٨١ - وأكرر ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتمكين العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخلياً، بمن فيهم أولئك المنتمون إلى الأقليات، وتوفير الحماية الكاملة لحقوقهم المدنية والسياسية، بما في ذلك حقهم في التصويت في الانتخابات المقبلة. وينبغي أن يتم ذلك من خلال التنسيق السليم مع جميع قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات الشرطة المحلية، لتهيئة مناخ خال من الخوف والترهيب وبعيد عن القصاص أو الانتقام أو الإخلاء القسري. وأشجع الحكومة مرة أخرى على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع ترتيبات فعالة للحكومة والأمن في نينوى وغيرها من المحافظات المحررة.

٨٢ - وأرحب باعتماد حكومة العراق استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن وأشجع الحكومة وشركاءها على كفالة تنفيذها بسرعة. وبناء على طلب الحكومة، ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور نشط في دعم تلك الجهود، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين.

٨٣ - وأرحب كذلك بإنشاء فريق الأمم المتحدة العامل التقني الأول المعني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في العراق والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بموجب ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. إذ أن هذه الأداة بالغة الأهمية لتعزيز تقييم انتشار العنف الجنسي، ومواصلة المساءلة عن جرائم العنف الجنسي، وتوفير المشورة البرنامجية والتدريب والدعوة للتصدي بشكل أفضل للعنف الجنسي.

٨٤ - ولا تزال معاناة المدنيين مستمرة حتى مع انخفاض عدد الإصابات في صفوفهم التي سجلتها الأمم المتحدة منذ نهاية عملية الموصل. وما زلت أشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات عشوائية ضد المدنيين. ومع تقلص الأراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم، فإن المقابر الجماعية التي تحتوي على رفات ضحايا الجماعة المسلحة والتي يتواصل اكتشافها تمثل دليلاً آخر على وحشية تلك الجماعة. كما أشعر بالجزع إزاء التقارير التي تذكر إجراءات اتخذتها المجتمعات المحلية والسلطات المحلية يمكن أن ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، حيث أنها استهدفت الأسر التي يزعم أن لها أقارب ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو كان القصد منها إثباط تلك الأسر من العودة إلى مناطقها الأصلية.

٨٥ - وتواصل الأمم المتحدة دعوة السلطات العراقية إلى ضمان أن تكون حماية المدنيين ذات أهمية قصوى في سياق الاضطلاع بالعمليات العسكرية وفي أنشطة إنفاذ القانون، وهي على استعداد لتعزيز

جهودها دعماً لحكومة العراق من أجل كفالة المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في سياق الصراع الحالي.

٨٦ - وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في ٢١ أيلول/سبتمبر. وعلى نحو ما طلبه مجلس الأمن في ذلك القرار، أعزز إنشاء فريق تحقيق، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابية في العراق.

٨٧ - ويساورني القلق إزاء استمرار تنفيذ عقوبة الإعدام في البلد، بما في ذلك عمليات الإعدام الجماعي التي شملت ٤٢ شخصا في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وقد أبرزت البعثة مرارا وتكرارا العيوب الخطيرة في قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥. وأحث السلطات العراقية على مواءمة هذا القانون مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأدعو السلطات العراقية إلى تعيين هيئة مستقلة مكلفة بمراجعة جميع القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام. وأوصي أيضا حكومة العراق بأن توقف تنفيذ عقوبة الإعدام، بقصد إلغائها في نهاية المطاف.

٨٨ - وعملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧) المتخذ في ١٤ تموز/يوليه، أنشأت فريق استعراض مستقل كي يجري، بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تقييما خارجيا مستقلا لهيكل البعثة وملاك موظفيها، والموارد والأولويات ذات الصلة بذلك، والمجالات التي تتمتع فيها البعثة بمزايا نسبية والتي يمكنها من خلالها تحقيق أوجه تآزر مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبدأ الفريق أعماله في ١١ أيلول/سبتمبر. ونظرا للطابع المعقد الذي تتسم به مهمته، فإنني ممتن للمجلس على تمديد الموعد النهائي لإنجاز العمل حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتطلع إلى استعراض توصيات الفريق بغية كفالة أن يتيح تكوين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الاضطلاع بالمهام المقررة على النحو الأنسب والأكثر كفاءة.

٨٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم الحثيثة والشجاعة في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في العراق في ظروف بالغة الصعوبة.